وانما تبع نفلها امرهم بدون ترك ما نهاهم عنه امرنا
بانتهاء عنهم وما ذلك الامن عصيانهم من المحرمات
والمكروهات وحقيقة الكتمان عدم التغيير
باي امر من تلك الامور واخفاء هذا هو
ضد التبليغ والمعنى انه يستحيل على الانبياء عليهم
الصلاة والسلام عند التبليغ لشيء مما امروا
بتبليغه عمدا او سهوا ويجوز في حقهم عليهم
الصلاة والسلام الاعراض البشرية
التي لا تؤدي الى النقص في مراتبهم كالمرض
ونحوه اي يجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام
ما ليس بنقص من الاعراض البشرية كالمرض والجوع
والتعب ظاهر اجماع الفقهاء بالله تعالى والاعلم والشرب
والنكاح والنسيان بعد التبليغ وقبله لم يعدوا
تبليغه ونوما اغفلهم دون قلوبهم ولم
البغاة لما ذكره جملة المتاخرين والمسدين
من وقوعهم بعض الانبياء بعض المعاصي قال الله
شيخنا الملوي وسكت المصنف الدليل على صدق
الرسل والامانة التبليغ وانا اذكره هنا على
وجه مختصر فالدليل على صدقهم المعجزات
لانها امر خارق للعادة يدعي الرسول دليلا على
صدقه وذلك المعجزات تنزل منزلة قوله تعالى
صدقت عبدي في جميع ما يبلغ عني ولا شك ان جواز الكذب
في حق الرسل يلزم جواز الكذب في خبره تعالى لانه
تعالى صدق رسوله بتلك المعجزات فتصديقه الكاذب
كذب والكذب في حقه تعالى محال فوجب صدق
الرسل عليهم الصلاة والسلام في كل ما اخبروا
به عن الله من ثواب وعقاب وغيرهما والدليل
على وجوب الامانة لهم عليهم الصلاة والسلام
فلانهم لو خانوا لفعل محرما او مكروها لانقلب
المحرم والمكروه طاعة في حقهم لان الله تعالى
قد امرنا بالاقتداء بهم مطلقا قال الله تعالى
وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا
وقال تعالى واتبعوه لعلكم تهتدون الى غير ذلك
فلو جازت منهم معصية لكنا مامورين بها وقد
قال تعالى ان الله لا يامر بالفحشاء ومثل هذا
يستدل به على استحالة الكتمان لما امروا بتبليغه
لانهم لو كتموا ما امروا بتبليغه لخالفوا
الامر وذلك معصية وبما تقرر علم عدم جواز
وقوع المكروه منهم والحق ان امورهم ايضا
بين الوجوب والندب والاباحة فليس وقوع المباح
المعجزة